المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

Royaume du Maroc

INPPLC

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

ⴰⵅⵓⵍ ⴰⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵣⵍⵣⴰ ⴷ ⵍⵎⵓⵙ ⵙⴳ ⵙⵓⵅⵓⵙ ⴷ
ⵙⵓⴹⵍⵣ ⵏⵓ

رسالة النزاهة

العدد رقم 3

06 يناير 2022

رسالة النزاهة رقم 3 - 06 يناير 2022

منشور الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

كلمة السيد الرئيس

يتزامن إصدار، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، للعدد الثالث من رسالة النزاهة، مع الاحتفال باليوم الوطني لمحاربة الرشوة والذي يصادف يوم 6 يناير من كل سنة.

وهي مناسبة جديدة للهيئة للوقوف على وضعية الفساد وتطوره بشكل عام في العالم وفي المغرب بشكل خاص، من خلال القيام بتحليلات تدمج من الآن فصاعدا آثار السياق المطبوع بعواقب الأزمة الصحية لكوفيد 19 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة. أزمة تنطوي على مخاطر كبيرة في تصاعد الفساد بأشكاله المعروفة وظهور أجيال جديدة منه.

فمند تعيين رئيسها قبل ثلاث سنوات، حرصت الهيئة الوطنية على استشراف وضعها المستهدف، وبالتالي الاستثمار الأمثل لعامل الزمن، من خلال تحقيق إنجازات مهمة، سواء من حيث إصلاح الإطار القانوني لمحاربة الفساد بالمغرب، أومن حيث هيكلة إطارها المرجعي والتنظيمي الخاص بمهامها المستقبلية، أو على مستوى البحث والتحليل وإعداد الآراء والتوصيات المقدمة بخصوص الموضوعات ذات الأولوية.

وإذا كانت الهيئة تعتبر أن آراءها وتوصياتها المختلفة، موضوع التقارير التي نشرتها، لم تجد طريقها بعد للتنفيذ، ولم تُحط علما بالمآلات المخصصة لها من قبل الجهات المعنية، فإنها تؤكد أن المقاربة الاستشرافية التي نهجتها تسعى إلى وضع أسس متينة لإرساء انتقال ناجح نحو حقبة جديدة للوقاية من الفساد ومحاربته بالمغرب، والتي تفترض تبني رؤية موحدة تنبثق منها الأولويات المختارة لتأثيرها الهيكلي والتأسيسي، ولآثارها المتوقعة على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين. حقبة جديدة تتطلب تعبئة قوية لجميع السلطات والمؤسسات المعنية، في إطار منسق، قائم على مبدأ التكامل المؤسسي الذي يضمن توضيح الأدوار والمسؤوليات. بهذه الطريقة سننجح جميعا في تطويق هذه الآفة، التي تتميز بتعقيدها واتساع نطاقها، ووضعها في منحى تنازلي دائم.

في هذا الإطار، ومع الدخول المرتقب للقانون 46.19 حيز التنفيذ، والذي سيمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية والقانونية بالكامل، تؤكد الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها عزمها، بانسجام قوي مع السلطات والمؤسسات الأخرى المعنية، إطلاق الدينامية اللازمة والإشراف على تنفيذها وتنسيقها.

إن هذا التغيير العميق والمنشود، سواء من حيث المقاربة او على مستوى المضمون، مطلوب اليوم وبقوة، لجعل الحكامة المسؤولة، والنزاهة، والوقاية من الفساد ومحاربته، الأساس الصلب لنجاح النموذج التنموي الجديد الذي أقره صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في ماي الماضي، ولضمان تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الدامجة والمستدامة، في مستوى الإمكانات والقدرات والطاقات الحقيقية للبلاد ولجميع قواها الحية، والقادرة على تلبية الاحتياجات والانتظارات المشروعة للمواطنين والأجيال الحالية والمستقبلية.

محمد بشير الراشدي

[الأسس والآفاق]

أسس عمل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

القانون رقم 46.19 : تقوية الإطار المؤسساتي لمحاربة الفساد

في إطار إرساء أسس عملها المستقبلي، سعت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى التوفر على منظومة قانونية جديدة تمكنها من الاضطلاع بمهامها بالفعالية المطلوبة وتحمل مسؤوليتها بشكل كامل.

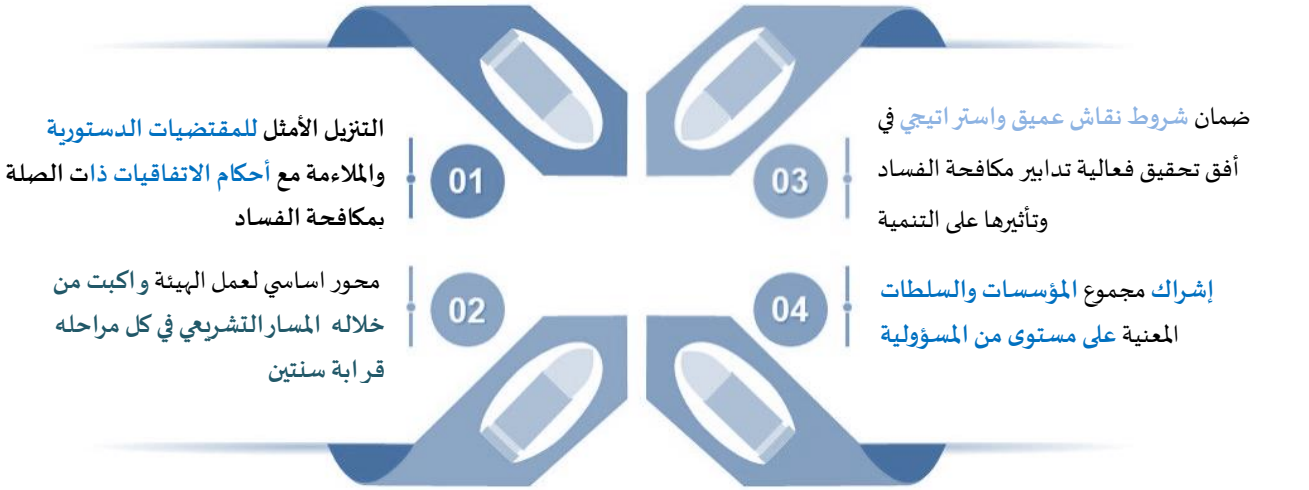

شكل اعتماد هذا القانون **أحد المحاور الرئيسية لعمل الهيئة**، وذلك من أجل إرساء أسس حقبة جديدة لمحاربة الفساد بالمغرب. ولقد صاحبت مسار إعداده ومناقشته، داخل الإطار التشريعي وخارجه، مشاورات كثيرة ومختلفة. وهو المسار الذي استمر قرابة عامين، ومكن من إجراء نقاش عميق وواسع واستراتيجي حول الآفاق المستقبلية وتأثير مكافحة الفساد على بلادنا، والذي شاركت فيه **جميع المؤسسات والجهات المعنية على مستويات عليا من المسؤولية**، مما نتج عنه اعتماد هذا القانون بالإجماع من قبل مجلسي البرلمان خلال الدورة الاستثنائية في مارس 2021. **وهذا الإجماع من شأنه أن يُيَسِّر تنفيذ هذا القانون، في إطار من التآزر والتكامل بين الجهات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.**

[الأسس] ترسيخ الرؤية الإستراتيجية للهيئة

"من أجل دينامية وطنية قوية ومعبئة تطبعها المسؤولية والمصداقية، وترتكز على التكامل المؤسساتي وتحقيق تغيير عميق ومستدام، يتجه نحو تسطيح منحى تفشي آفة الفساد ويتبلور من خلال نتائج ذات آثار ملموسة في الواقع اليومي للمواطن بما يعزز متطلبات الثقة وانخراط الجميع"

[الأسس] ستة محاور استراتيجية من أجل أجرأة الرؤية

من أجل أجرأة متجانسة لهذه الرؤية، تمت بلورة ستة محاور استراتيجية مترابطة فيما بينها بشكل وطيد، تتعلق بـ:

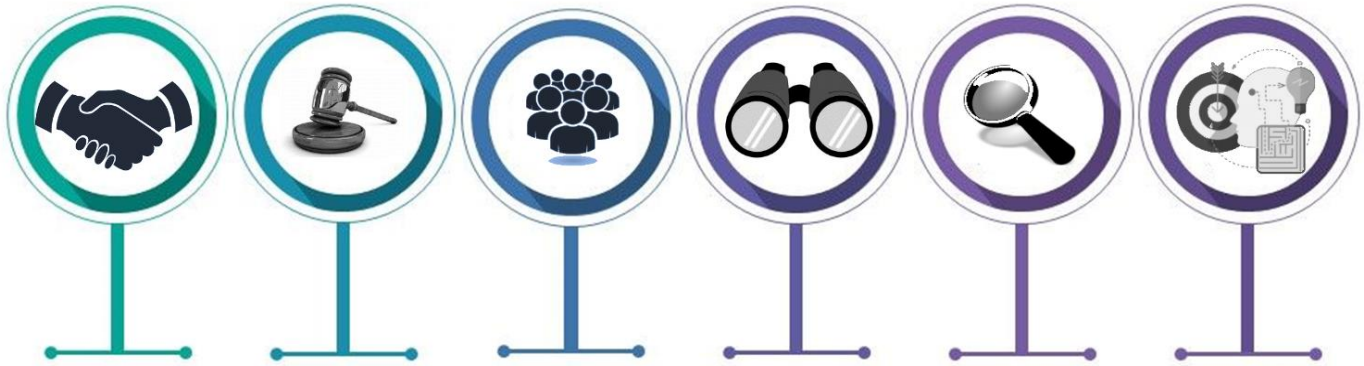

اقتراح وتتبع التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته	تعميق المعرفة الموضوعية للظاهرة، وإعداد أدوات ومؤشرات للقياس	اليقظة القانونية وتتبع ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة	التربية والتكوين والتعبئة والتفاعل مع المجتمع المدني وباقي القوى المجتمعية	الرصد والكشف عن الفساد والبحث والتحري كر افعة للردع ومناهضة الإفلات من العقاب	التعاون والشراكات والابتكار والتنمية

إدراكا منها للدور المحوري الذي يتعين القيام به ضمن ترسانة مؤسسية قوية لبناء جبهة لمكافحة الفساد، واصلت الهيئة خلال الفترة الانتقالية التي عرفتها منذ تعيين رئيسها، ترسيخ رؤيتها وأسس عملها المستقبلي وترشيد استخدام عامل الوقت والوسائل والموارد المتاحة.

وهذا البناء الاستشرافي يأتي في وقت تستعد فيه بلادنا لتنفيذ نموذجها التنموي الجديد، الذي جعل من الحكامة المسؤولة، وتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، الشروط الأساسية لتكريس المصداقية والثقة والتماسك والتعبئة الجماعية الواسعة.

[إنتاجات مهيكلة] التقرير السنوي برسم سنة 2020

تماشيا مع التوجهات التي رسمها تقرير الهيئة برسم سنة 2019، جاء التقرير السنوي 2020 ليؤكد على ضرورة تسريع عملية الانتقال نحو حقبة جديدة في مكافحة الفساد بالمغرب. وقدم هذا التقرير تحليلاً لواقع الفساد وآفاق تعزيز مكافحة هذه الظاهرة ببلادنا. كما قدم **لمحة عامة عن إنجازات الهيئة** خلال الفترة المعنية وذلك في أربعة فصول.

1. تشخيص وضع الفساد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، يدمج الخلاصة المحينة للدراسة المعمقة حول تطور الفساد بالمغرب ويسلط الضوء على العوامل الرئيسية وراء هذا الوضعية ومعالجة أسبابها.
2. متابعة وتتميم مسار المصادقة وإصدار القانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، عبر تقديم هذا المسار والدعوة إلى اعتماد مفهوم شامل ومندمج للقانون يروم البحث عن الإلتقائية وانخراط جميع الجهات المعنية.
3. الأراء والتوصيات، محور رئيسي لتفعيل مهمة الهيئة بخصوص اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد تم تطوير مقاربة منهجية وتحديد الموضوعات ذات الأولوية، والتي تمت معالجتها في ملخصات تم عرضها في التقارير السنوية.
4. الأنشطة الوظيفية وتعزيز التنمية والتعاون، بجرد ما أنجزته الهيئة على مستوى التعاون الوطني والدولي، وكذلك الإجراءات المتخذة لتدعيم مواردها وقدرتها خلال عام 2020.

أكد تقرير سنة 2020 من جديد على المقاربة القائمة على تطوير تشخيص موضوعي، استنادًا على مصادر بيانات مختلفة ومن خلال طرق متعددة للدراسة والمعالجة، وكذا التقييم البناء، مما يسمح للهيئة بممارسة صلاحياتها في الجانب المتعلق بالتوصيات والاقتراحات. واستخدام النتائج المتحصل عليها لتعميق الدراسة والبحث في القضايا التي تعتبر مهمة وذات أولوية لما لها من تأثير على الوقاية من الفساد ومكافحته. ففي إطار مقاربة منهجية، وقفت جميع التحليلات السالفة الذكر على تقييم مختلف المبادرات والمشاريع ذات الصلة، والتي تم استكمالها بدراسات مقارنة لأفضل الممارسات الدولية، ومن جهة أخرى بتقييم لوضعية المغرب في كل المؤشرات مقارنة مع المعايير الدولية، وكل هذا في إطار تحليل موحد للوصول إلى استنتاجات وتوصيات استراتيجية وعملياتية، لإنتاج ونشر الآراء والتقارير الموضوعية، مثل تلك الملخصة أدناه.

تؤكد الهيئة، من خلال مقترحاتها وتوصياتها الواردة في إصداراتها المختلفة، على الطابع الشمولي والمندمج والواضح لمقاربتها الذي يجمع بين الوقاية والتوعية والحماية والمكافحة.

لقد أُرفق التقرير السنوي أيضا بتقرير موضوعاتي حول منظومة التصريح بالممتلكات، سيتم إبراز مضامينه في المحور التالي.

[تقرير موضوعاتي 2020]منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات : رؤية شاملة تستهدف تثبيت حكامة ممارسة المسؤوليات

تتوخى الهيئة من هذه الدراسة التي تم إنجازها في إطار تقرير موضوعاتي مصاحب لهذا التقرير السنوي لسنة 2020، إعادة بناء منظومة التصريح بالممتلكات على أسس جديدة تستهدف تثبيت حكامة ممارسة المسؤوليات، باعتبارها إحدى ضمانات التدبير الجيد والرشيد للشأن العام، وآلية احترازية لتطويق ومحاصرة الانفلاتات والتجاوزات التي قد تُفرزها ممارسة المسؤوليات؛ وذلك انطلاقا من مبدأ التجاوب مع أبعاد الطرح الدستوري لهذه المنظومة، واعتمادا على استقراء المواصفات المعيارية ذات الصلة، وما تُوفره من إمكانيات للتفاعل والاستئناس.

استنادا إلى هذين الإطارين المرجعيين، وبعد تشخيص وتحليل وضع النظام الحالي للتصريح الإجباري بالممتلكات والوقوف على الإكراهات المتعلقة بتنفيذه ومحدوديته، تأكد للدراسة أن متطلبات النجاعة والفعالية تقتضي إدراج منظومة التصريح بالممتلكات ضمن مفهومين أساسيين:

1. **مفهوم المسؤولية الائتمانية والتعاقدية**، التي تستدعي ترتيب أنواع من الالتزامات والواجبات الاستثنائية على أصناف من الموظفين، وفي مقدمتها إقرارهم المبدئي بالكشف عن ممتلكاتهم وموجوداتهم وما قد يحصل عليها من تغيير خلال الولاية الموكولة إليهم، وبالمقابل تمتيعهم بأنواع من الحمايات والحقوق، لأنهم يتحملون مسؤولية الإئتمان على المرفق العام.
2. **مفهوم زجر الإخلال بالتعاقد والائتمان**، والذي يتأسس على مبدأ الجزاء الوقائي والإصلاحي والردعي، باعتباره الضامن لإعطاء مفعول عقابي لمختلف صور الإخلال بمنظومة التصريح بالممتلكات.

بمقتضى هذين المفهومين، تعاملت هذه الدراسة مع منظومة التصريح بالممتلكات باعتبارها جسرا أساسيا لإعادة بناء ثقة المجتمع فيمن ائتمنهم على تدبير المرفق العام من جهة، وباعتبارها آلية وقائية للاحتراز من الضرر المحتمل الذي قد يطال المرفق العام نتيجة التجاوزات المسجلة في ممارسة المسؤوليات من جهة ثانية.

على هذا الأساس، توخت مقاربة الهيئة لمنظومة التصريح الإجباري بالممتلكات استهداف النجاعة والتكامل القانوني، في إطار من الالتقائية والانسجام، مع الأبعاد المؤسساتية والتنظيمية والإجرائية؛ كل ذلك وفق منظور جديد قادر على احتواء الصعوبات والتعقيدات ذات الصلة بهذا المحور الأساسي من محاور الحكامة العمومية؛ حيث أوصت بمراجعة عميقة للنصوص القانونية المؤطرة لهذا المجال في اتجاه توحيدها وتقويتها، وباعتماد نظام معلومياتي شامل ومندمج وتفاعلي ومترابط، يتميز بقدرات المعالجة الأوتوماتيكية للمعطيات، الكفيلة بالتحليل الآني والاستباقي لما هو مصرح به. كما حثت على تعزيز الصلاحيات المؤسساتية للمحاكم المالية، وضمان التشبيك المعلوماتي مع المؤسسات المتوفرة على المعطيات ذات الصلة أو على صلاحيات تسمح بالتدخل في هذا المجال.

[إضاءات] التقارير والمواضيع المعالجة من طرف الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها خلال سنتي 2019 و2020

[أوراش موضوعاتية ذات الأولوية]إنتاج غني برؤية وحقبة جديدة في مجال محاربة الفساد

استطاعت الهيئة خلال هذه الفترة التأسيسية إعداد عدة مساهمات وتقارير موضوعاتية تجمعها رؤية استراتيجية موحدة، تضمن الالتقائية والاندماج، والتراكم المنهجي والعلمي. وهكذا، فإن هذه التقارير تهدف إلى ترسيخ رؤيتها وتهيئ شروط الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، في إطار الشراكة والتكامل المؤسسي اللازم لتحقيق التغيير المنشود.

التقارير السنوية 2019 و2020

تقارير موضوعاتية

28 تقريرا موضوعاتيا تم إعدادها خلال هذه المرحلة التأسيسية

15 تقريرا تم نشره وسيتم نشر البقية خلال الأشهر المقبلة

خلاصات التقارير والمواضيع التي عالجتها الهيئة خلال 2019-2021، موزعة حسب الأصناف

تقارير الترصيد والتأسيس

1- **تقرير الانطلاقة:** تقرير عن حصيلة وتقييم حوالي عشر سنوات من إنجازات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، من أجل الترصيد واستخلاص الدروس والاستشراف؛

2- **التقرير السنوي الأول برسم سنة 2019:** يشكل هذا التقرير الأول مرجعية للإطار الشامل لإعداد أرضية الحقبة الجديدة في مكافحة الفساد ببلادنا، ويصدر في ظرفية تتسم بعدم اكتمال هياكل الهيئة؛

3- **التقرير السنوي برسم سنة 2020:** التقرير يرسخ مبدأ الالتزام بتقديم حصيلة الممارسة، ويؤكد ضرورة تسريع الانتقال إلى مرحلة جديدة في مكافحة الفساد ببلادنا، خاصة مع النموذج التنموي الجديد.

تقارير ذات بعد استراتيجي لتهيء المحيط العام لمكافحة الفساد بالمغرب

4- **القانون الجديد المنظم للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**، والنصوص المصاحبة للتقديم والمرافعة بشأن التوجه والرؤية المندمجة لهذا الإطار القانوني؛

5- **من أجل نموذج تنموي جديد:** مساهمة الهيئة من خلال تقديم تحليل وتصور متكامل للنموذج التنموي من أجل تجاوز محدودية النموذج الحالي وتحقيق تنمية قوية، مدمجة ومستدامة، تكون الحكامة المسؤولة والنزاهة ومكافحة الفساد في صلب التغيير المنشود؛

6- **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:** تقييم وتقديم الاقتراحات الرامية إلى إعادة الهيكلة وتدقيق مضامين برامج ومشاريع الاستراتيجية وتحديد الأولويات توخيا لتحسين الوقع والأثر، مع مراجعة حكامة وآليات الريادة والتنسيق وتتبع التنفيذ.

تقارير ودراسات لتحسين المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد

7- **تحليل معمق لوضع المغرب عبر المكونات التفصيلية لمؤشر مدركات الفساد:** دراسة تحليلية لتعميق المعرفة بخصوص واقع الفساد في المغرب وتدقيق الأسباب الأكثر تأثيرا من خلال معالجة وتصنيف المعطيات التفصيلية للمصادر المتوفرة؛

8- **دراسة وتوجهات بخصوص مرصد الهيئة:** اقتراح الهيكلة وطريقة العمل واعتماد الآليات للإنتاج المعرفي والانفتاح على المصادر وتقاسم المعلومات، لتطوير المعرفة الموضوعية وتقييم السياسات؛

9- **خرائطية مخاطر الفساد في القطاعات والمؤسسات العامة:** أهمية تطوير خرائطية مخاطر الفساد في استهداف المخاطر ذات التداعيات السلبية الأكثر تأثيرا، وتوجيه الجهود بشكل فعال نحو تطويقها.

دراسات وتقارير في مجال مكافحة الإفلات من المتابعة والعقاب

10- **منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات:** تشخيص الوضعية وتقييمها وتأصيل رؤية جديدة انطلاقا من الدستور ومن المعايير العالمية، مع ضرورة مد الجسور مع مقتضيات الإثراء غير المشروع؛

11- **مكافحة الإثراء غير المشروع:** الاختيار التشريعي الأنسب هو اعتباره جريمة قائمة، مع تحديد آليات الرصد والتبليغ، مع الحرص على التكامل مع مقتضيات التصريح بالممتلكات؛

12- **نحو تشريع يؤطر الوقاية من حالات تضارب المصالح:** ضرورة تدقيق المفهوم، والتنصيص على اضطلاع هيئة عمومية بتلقي وتتبع ومراقبة التصاريح ذات الصلة، وإقرار العقوبات على المخالفات ونشرها؛

13- **حماية الموظفين العموميين "مثيري الانتباه" إلى أفعال الفساد:** نجاعة هذه الآلية رهينة بتدقيق المفاهيم، وتطوير متطلبات الاستقلالية والحياد والفعالية، وإقرار آليات للتشجيع وفسح مجال الطعن داخليا ولدى جهات خارجية؛

14- **آليات الإحالة المؤسسية لجرائم و أفعال الفساد:** إلزامية إحالة القضايا المتعلقة ببعض الانحرافات، والموجودة بالمحاكم العادية، على القضاء المالي، سواء تم حفظ هذه القضايا أو البت فيها.

تقارير ودراسات من أجل تثبيت مفهوم جديد للخدمة العمومية مرتكز على قواعد الحكامة المسؤولة

15- **مشروع قانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية:** ضرورة تدعيم القوة الإلزامية للميثاق بمقتضيات ضمان استمرارية وجودة الخدمات العمومية، واعتماد آليات التدقيق والقياس، وتنفيذ الأحكام والقرارات؛

16- **مشروع مرسوم بمثابة مدونة قيم وأخلاقيات الموظف بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية:** أهمية وضع تدابير التحفيز، وضرورة إرساء مسطرة التبليغ، وتوسيع السريان ليشمل الوزراء ورؤساء الإدارات والجماعات الترابية والمنشآت العمومية؛

17- **التحول الرقمي في الإدارة العمومية** في اتجاه تبسيط الخدمات الموجهة للمواطنين والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، مع ضمان شروط الثقة الإلكترونية وموثوقية الإجراءات وفعاليتها؛

18- **الرقمنة؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد:** أهمية الإشراف الاستراتيجي، وإرساء منظومة الحكامة، ودعم الثقة الرقمية، وتقوية التبادل، والعناية بالعنصر البشري مع دعم البحث والابتكار؛

19- **مواكبة القانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية:** التأكيد على أهمية هذا القانون وتوجيه الجهود مستقبلا إلى تقوية هذا القانون بمقتضيات ترتب المسؤولية الشخصية على مخالفي مقتضياته.

تقارير ودراسات لبناء الثقة وضمان الانخراط والتعبئة الواسعة

20- **الالتزام المواطن ودوره في مجال مكافحة الفساد:** ضرورة النهوض بحركة مواطنة تدعم الجهود المؤسساتية، مع اقتراح آليات لتجاوز الأعطاب التي تحول دون بناء الثقة وانبثاق التزام فاعل للمواطن؛

21- **التقاطعات بين ضمانات حقوق الإنسان وفعالية الوقاية من الفساد ومكافحته:** العمل على تحقيق أكبر قدر من الالتقائية بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، وتقوية التنسيق والتعاون المؤسساتي بين الهيئات ذات الصلة؛

22- **توجهات استراتيجية للتواصل والتحسيس:** وضع توجهات استراتيجية التواصل الذي يحتل دورا محوريا في قيام الهيئة بمهامها التحسيسية والتعبوية وفي إشاعة قيم النزاهة والشفافية والحكامة المسؤولة؛

23- **دراسة متعلقة بالمجتمع المدني والوسائط الاجتماعية:** تقديم مقاربة الهيئة للنهوض بتعبئة فعاليات المجتمع المدني والإعلام، وتطوير آفاق التعاون، لضمان التفاعل وتوسيع نطاق المقاربة التشاركية؛

24- **تعزيز الحق في الولوج للمعلومات:** تغليب مبدأ إتاحة المعلومات في مجموعة من مجالات تدبير الشأن العام باعتباره جسرا أساسيا لتحقيق الشفافية والنهوض بالحكامة الجيدة.

الأنشطة الوظيفية للهيئة والنهوض بالتعاون وبقدرات الدعم

25- **مشروع النظام الداخلي:** المشروع يؤطر التدبير التنظيمي والوظيفي، والتزامات وضوابط الاشتغال، ويواكب تطور اختصاصات وصلاحيات الهيئة؛

26- **مشروع القانون الأساسي للموظفين:** نظام يحافظ على المكتسبات ويعززها، ويروم تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، ويحفز على المبادرة والفعالية والتميز، ويدعم الأداء الجماعي؛

27- **دليل المساطر:** آلية للحكامة الجيدة من خلال تنظيم وتحديث العمل، وتأطير طرق الاشتغال وإضفاء الطابع العقلاني على التدبير واتخاذ القرارات؛

28- **أثر تنفيذ توصيات تقارير الاستعراض الدولية:** رصد واقتفاء أثر تنفيذ التوصيات الواردة بمختلف تقارير الاستعراض التي خضع لها المغرب على المستوى الوقائي والزجري واسترداد الموجودات.

للتعريف بمنشورتها، نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يوم 30 نونبر2021 ندوة صحفية تم خلالها عرض العناصر البارزة التي شملها التقرير السنوي للهيئة لعام 2020 والتقارير الموضوعاتية والأرضيات التي صاحبتها.

[الهيئة في وسائل الإعلام الوطنية]

في إطار انفتاحها على وسائل الإعلام وعلى الرأي العام، نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها يوم 30 نونبر 2021 ندوة صحفية تم خلالها عرض العناصر البارزة التي شملها التقرير السنوي للهيئة لسنة 2020، وكذلك التقرير الموضوعاتي الذي تم نشره في نفس الوقت، بشأن مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالتصريح الإجباري بالممتلكات.

كما كانت هذه الندوة **مناسبة للتفاعل مع ممثلي الصحافة ومن خلالهم مع الرأي العام**، حول مواضيع مختلفة بشأن تطور وضع الفساد بالمغرب، والوقوف على التقدم الذي تم تحقيقه خلال الفترة الانتقالية لاستشراف مرحلة جديدة لمكافحة الفساد في بلادنا. وتم التركيز على المشاريع والإنجازات التي حققتها الهيئة لبناء أسس العمل المستقبلي.

نماذج من تفاعل الصحافة مع الندوة الصحفية ليوم 30 نونبر 2021:

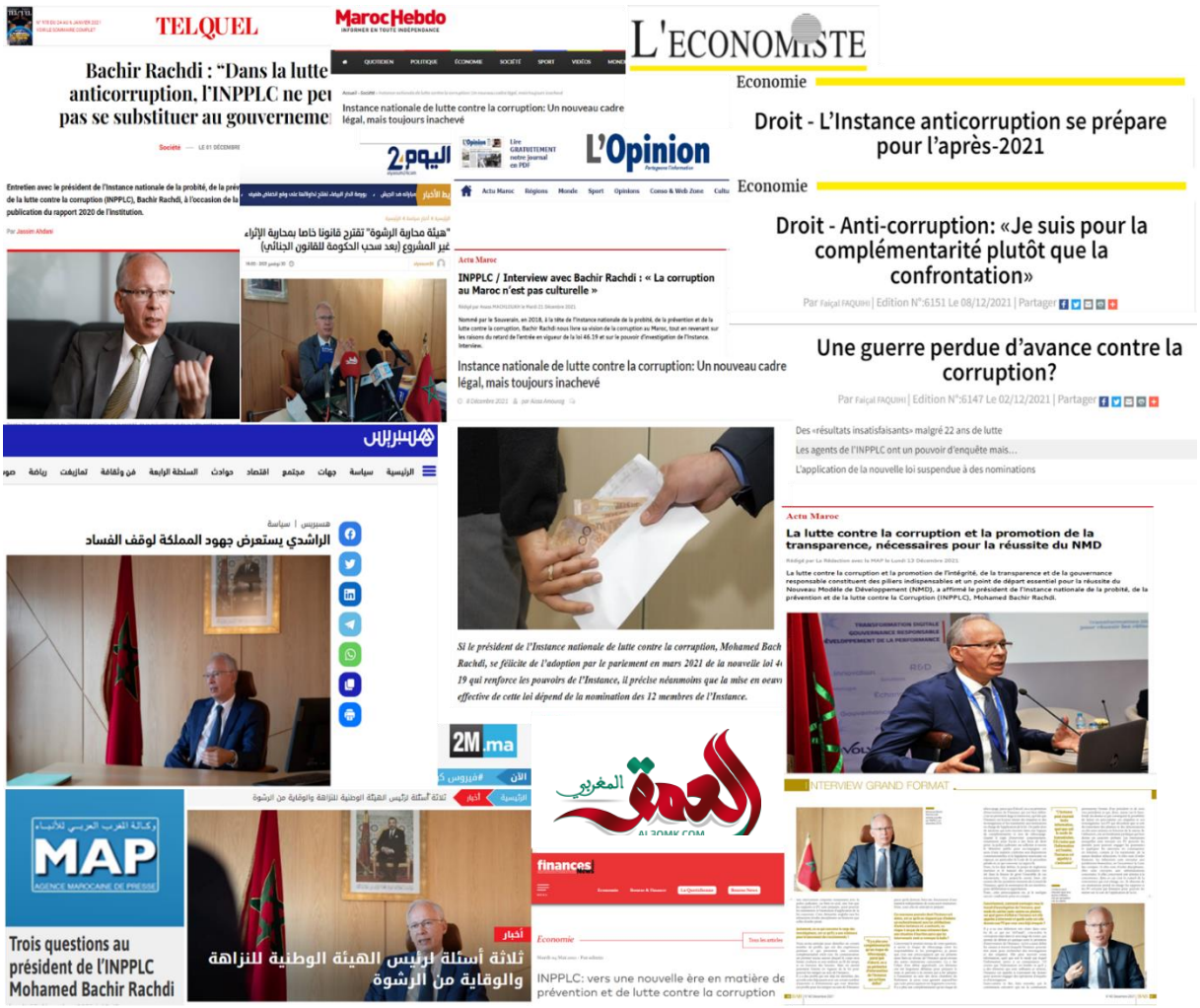

[مشاريع مهيكلة] البوابة الوطنية للنزاهة

أعلنت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربته عن إطلاق ورش إحداث "بوابة وطنية للنزاهة"، والتي تسعى إلى تعزيز وتوحيد التواصل حول التحليلات والإنتاجات والمشاريع التي يقوم بها المغرب، وكذا النتائج المحققة في مجال الشفافية ومحاربة الفساد وذلك بغاية الوصول السريع والمركز إلى المعلومات في هذا المجال من قبل المواطنين والمقاولات والمنظمات الدولية والمجتمع المدن، وستمنح هذه البوابة تحليلات حول وضعية الفساد وتطوره.

وهذا المشروع يستجيب للالتزام رقم 9 الوارد في برنامج عمل 2023/2021 بشأن مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة الذي تقدم به المغرب، كما يندرج أيضا في إطار القانون 31.13 بشأن الحق في الحصول على المعلومات والقانون 46.19 بشأن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وكذا الالتزامات الدولية للبلاد في مجال محاربة الفساد.

إن الهدف الرئيسي من إحداث بوابة النزاهة هو دعم ومصاحبة الجهود المبذولة لترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، من خلال تمكين المواطنين والمهنيين والخبراء وممثلي عالم الأعمال من الوصول إلى التقارير والدراسات والمعلومات المتعلقة بمجال النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والاطلاع على جهود الفاعلين الوطنيين في هذا المجال. كما تتيح هذه البوابة للفئات المستهدفة إمكانية إبداء الآراء والمقترحات الهادفة إلى تطوير محتواها وتوجيهها نحو القنوات المختلفة لتقديم الشكاوى والتبليغات المتعلقة بالفساد.

تشمل هذه البوابة معلومات من مصادر مختلفة منها:

1. المعلومات التي جمعتها أو أنتجتها الهيئة
2. المعلومات المتوفرة لدى الشركاء الأخرين:
   - ❖ القطاع العام
   - ❖ القطاع الخاص
   - ❖ المجتمع المدني
   - ❖ المنظمات الدولية.

مضامين البوابة

- ❖ فضاء وثائقي (يحيل نحو مواقع أخرى تمكن من الاطلاع على نصوص قانونية، مساطر واجراءات إدارية، تقارير، دراسات، دلائل، اتفاقيات إلخ ...)
- ❖ فضاء مخصص للإحصائيات المنشورة من طرف الهيئة أو من طرف الشركاء في مختلف المجالات (الشكايات، التحريات، المتابعات الإدارية أو الجنائية، الآراء والقرارات الصادرة عن الهيئة، الأنشطة الخاصة بأليات التبليغ...)
- ❖ فضاء خاص بتطور وضعية الفساد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ومؤشرات قياسه
- ❖ فضاء للتواصل ونشر المفاهيم والمقاربات
- ❖ فضاء للخدمات عن بعد يتضمن أساسا مكتبة إليكترونية وفضاء للتكوين عن بعد
- ❖ فضاء مخصص للصحافة

[الساحة الدولية] الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول محاربة الفساد [3/1]

من 2 إلى 4 يونيو 2021

شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في أشغال الدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 4 يونيو 2021، والتي خصصت للنظر في اعتماد إعلان سياسي بشأن الفساد وتجديد الالتزام لاستئصال هذه الآفة، من خلال اتخاذ إجراءات فعالة وناجعة عبر تنفيذ أمثل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وهكذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان السياسي يحمل عنوان " **التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي**".

أكدت الهيئة في تدخلها في الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة على أنه بالرغم من النجاحات التي تحققت على مستوى العالم في مجال مكافحة الفساد، فإن بلوغ أهداف مكافحة الفساد كما حددتها الاتفاقية الأممية والاتفاقيات الإقليمية لم يتحقق بعد بالمستوى المطلوب، حيث أصبح الفساد أكثر تفشيا وتعقيدا، وتأثيره أكثر حدة على اقتصاد الدول بحكم اختراق المفسدين لكل ثغرات أَنْظِمَة التدبير العمومي واستغلال الإمكانيات الهائلة التي يتيحها النمو التكنولوجي وتطور الآليات والشبكات المالية العالمية، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي يعرفها العالم **جَرَاءَ انتشار جائحة كوفيد 19**.

ودعت بهذه المناسبة إلى توجيه الجهود نحو توطيد الموقف الدولي تجاه مكافحة الفساد باعتبارها أولويةً، مؤكدا بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تأخذ منحى تنازليا، دون **انخراط وتعبئة وتعاون جميع الدول**، مع المشاركة النشطة لجميع مكونات المجتمع، من القطاع العام والفعاليات السياسة والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

[الساحة الدولية] الشبكة العالمية لهيئات وسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد [3/2]

من 15 إلى 17 نونبر 2021

تم إنشاء الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد **لتيسير التعاون غير الرسمي** ومعالجة غياب شبكة عالمية حقيقية لسلطات إنفاذ القانون مكلفة بمكافحة الفساد. وتبعا **لمقتضيات الإعلان السياسي** الذي اعتمدته الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية التي خصصت لمكافحة الفساد، فإن هذه الشبكة تهدف إلى توفير أداة سريعة وفعالة لتسهيل التعاون عبر الوطني في مكافحة الفساد وتعزيز تبادل **التواصل والتعلم** من الأقران.

وقد تم الإعلان عن الانطلاقة الرسمية لهذه الشبكة يوم 3 يونيو 2021، على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتمثل كل دولة في هذه الشبكة بهيئتين.

شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في أول اجتماع لهذه الشبكة والذي عقد خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 نونبر 2021 والذي كان على مرحلتين:

- **جلسة عامة** خلال اليوم الأول تهدف إلى توفير فرصة للهيئات للالتقاء والتواصل وبناء شبكة مع اعتماد أجهزة الحكامة.
- **جلسات مغلقة** حصرية للسلطات الأعضاء في الشبكة بهدف تحديد أوجه التآزر والتكامل والتنسيق مع منصات التعاون الدولي، وكذا آليات ومصالح الشبكة (**شباك واحد، مصلحة المساعدة، تقوية المعارف وبناء قدرات**).

وعرفت هذه الدورة تعيين أجهزة حكامة الشبكة: الرئاسة (إسبانيا)، ونائب الرئيس (المملكة العربية السعودية)، وأعضاء اللجنة التنفيذية (13 دولة ضمنها المغرب).

إضاءة على الشباك الواحد (OSH)

يحتضن الموقع الإلكتروني لشبكة GlobE شباكا واحدًا لتسهيل التواصل **والتبادل الآمن للمعلومات** وتوفير أدوات وامكانيات التعاون غير الرسمي عبر الوطني. كما يتضمن هذا الشباك أربعة مكونات: **الموارد ومنصة التواصل الآمن ومجتمع الممارسين ومصار اتخاذ القرار**. تلعب أنماط ووظائف وإمكانية تشغيل هذه المنصة دورًا أساسيًا في حماية الفعالية العامة لهذا الشباك.

[الساحة الدولية]الحضور المغربي في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

[3/3]

من 13 إلى 17 دجنبر 2021

ترأست الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الوفد المغربي الرفيع المستوى الذي يتشكل من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية وممثلين عن المجتمع المدني، للمشاركة في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **المنعقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، خلال الفترة الممتدة من 13 الى 17 دجنبر 2021.**

وباستثناء ممثلين عن كل من البعثة الدائمة للمملكة لدى مكتب الامم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات والسفارة المغربية في القاهرة، تعذر على بقية اعضاء الوفد التواجد الحضوري بشرم الشيخ، نتيجة الاكراهات الناتجة عن الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف السلطات الحكومية المختصة. وبالرغم من ذلك، فقد سجل الوفد المغربي تواجده الفعال عبر متابعة وتنظيم المساهمة القيمة لأعضائه في مجموعة من الأنشطة واللقاءات الافتراضية، **التي كانت فرصة لتبادل الرئ ولتعزيز العلاقات مع بلدان صديقة ومنظمات دولية فاعلة في مجال مكافحة الفساد**. وفي هذا الإطار تم عقد اجتماع افتراضي **مع مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات**، كما تم عرض اهم الإنجازات التي قامت بها المملكة المغربية لتعزيز ترسانتها القانونية والمؤسساتية للوقاية من الفساد ومكافحته، خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي نظمته الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

ومن أهم القرارات والتوصيات التي أفضت أليها اشغال هذه الدورة، **اعتماد القرار الذي تقدمت به المملكة المغربية بشأن الوقاية من الفساد** والذي أكد الجميع على أنه سيفتح أفقا جديدا لاستثمار إعلان مراكش، سيما ما يخص **ملاءمة الاستراتيجيات الوطنية مع وضعيات الأزمات**، وجعل الوقاية من الفساد **رافعة في خطة التنمية المدمجة والمستدامة.**

[الساحة الإقليمية]

المشاركة في الورشة الإقليمية:

« تعاون فعال بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات محاربة الفساد في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط»

23 نونبر 2021

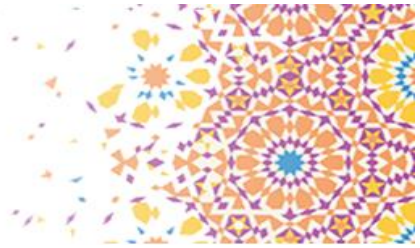

برنامج "الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديموقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (برنامج Sud IV)، وهو مبادرة مشتركة بين الإتحاد الأوربي ومجلس أوروبا والذي يساهم في تعزيز حقوق الإنسان ودولة القانون والحكم الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا للمعايير الأوروبية والمعايير الدولية الأخرى. اعتمد برنامج Sud IV على الاحتياجات المحددة ومنجزات المراحل الثلاث السابقة في البرنامج.

شاركت الهيئة في المشروع الإقليمي "تعزيز الحاكمة الرشيدة: مكافحة الفساد وغسيل الأموال" (SNAC 4) وهو أحد مكونات هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز الحكامة الرشيدة والوقاية من الفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الإقليمي من خلال دعم القدرات الوطنية والإقليمية بكل من الأردن والمغرب وتونس وفلسطين.

لقد أكدت الورشة على أهمية التعاون الفعال بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها هيئات مستقلة ذات ولاية دستورية أو قانونية واسعة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وهيئات محاربة الفساد باعتبارها أجهزة تتولى الوقاية من الفساد ومحاربتها والتحقيق فيه.

للإشارة، فإن الهيئة أكدت خلال مختلف الدراسات والمنشورات التي أنجزتها على أهمية الارتباط الموجود بين حقوق الإنسان والوقاية من الفساد، والقائم على حماية حقوق المواطن في كل أبعادها.

[الساحة الوطنية]

«دورة تكوينية حول الجريمة السيبرانية والوقاية من الفساد»

[2/1]

ما بين يوليوز ونونبر 2021

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بشراكة مع مركز جنيف لحكامة قطاع الأمن **دورة تكوينية في موضوع الجريمة السيبرانية والوقاية من الفساد** لفائدة أطر عليا بمختلف المؤسسات العاملة في مجال محاربة الفساد والجريمة المالية.

واستفاد من هذا التكوين بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للنزاهة، العديد من المؤسسات والإدارات منها إدارة الدرك الملكي، المديرية العامة للأمن الوطني وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وكذا النيابة العامة.

عرفت هذه الدورة التكوينية التي امتدت على 12 يوما تنظيم ثلاث ورشات، كل واحدة منها من أربعة أيام، مكنت المشاركين من تطوير مداركهم وتبادل المعلومات في مواضيع متنوعة:

- ركزت الورشة الأولى على خصائص أنظمة **المعلومات وخاصيات شبكات الإنترنت**، كما تم التطرق إلى أحدث الابتكارات الرقمية والمخاطر التي يمكن أن تترتب عنها، وذلك بهدف تسهيل فهم الموضوعات التي تناولها التدريب مثل الأساليب العملية للجرائم السيبرانية وطرق جمع الأدلة الرقمية،
- خصصت الورشة الثانية **للعملات الجديدة** الرقمية / العملات المشفرة **والتحقيقات المتخصصة**،
- أما الورشة الثالثة فقد حددت كهدف لها **تعزيز قدرات القضاة وقضاة النيابة العامة والمحققين** في مجال الوقاية من الجرائم السيبرانية والجرائم المالية ومحاربة الفساد من خلال تزويدهم بأساليب متطورة تتيح دعم مهارتهم للقيام بالتحقيقات المتخصصة.

[الساحة الوطنية]

المشاركة في مناظرة عبر تقنية التناظر المرئي حول موضوع "رهان محاربة الفساد في المغرب واستراتيجية الوقاية"

[2/2]

11 نونبر 2021

في إطار، الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المالي في الوقاية من الفساد ومحاربته وضد **مخاطر غسل الأموال وتحويل عائدات الجرائم**، شاركت الهيئة إلى جانب بنك المغرب في مناظرة عبر تقنية التناظر عن بعد المنظم **يوم 11 نونبر 2021** من طرف **التجاري وفا بنك**.

لقد شكل هذا الحدث فرصة للتداول في العديد من القضايا سيما:

- الإطار التنظيمي المؤطر للمخاطر المرتبطة بالفساد ذات الصلة بالقطاع البنكي،
- الخلاصات الأساسية لتقييم مخاطر الفساد في القطاع المالي الذي تم إنجازه من طرف مجلس اوروبا،
- المقتضيات الأساسية لمشروع المبادئ التوجيهية بشأن حماية وتدبير مؤسسات الائتمان من مخاطر الفساد،
- المراحل الأساسية لمسار التصديق بناء على معايير مقياس إيزو 37001،
- المنظومة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته،
- تأثير عدم الملاءمة مع المعايير الدولية لمحاربة الفساد والقوانين التي تطبق خارج التراب الوطني التي تقتضي يقظة كبيرة واستباقية من طرف الفاعلين المغاربة الموجودين على الساحة الدولية.

[اليقظة الوطنية]

إضاءات حول الهيئة الوطنية للمعلومات المالية

تطبيقا لتوصيات مجموعة العمل المالي الواردة في تقرير التقييم المتبادل للنظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، فقد تم دعوة المملكة المغربية لتعزيز قدرات وحدة معالجة المعلومات المالية وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بمهامها

ولهذه الغاية، جاء القانون رقم 12.18 لتعديل وتتميم القانون رقم 43.05 بشأن مكافحة غسل الأموال. والذي تنص المادة 14 منه على إحداث الهيئة الوطنية المعلومات المالية لتحل محل وحدة معالجة المعلومات المالية.

منح الهيئة الوطنية للمعلومات المالية من اختصاصات استراتيجية وأخرى عملياتية

خول القانون الجديد للهيئة الوطنية للمعلومات المالية مهمة التنسيق الوطني للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك دور تقييم المخاطر الوطنية.

بالإضافة إلى المهام المتعلقة بجمع المعلومات المالية عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية تتولى أيضا تحليلها وإحالتها إلى السلطات القضائية والإدارية المختصة، بطلب منها أو بمبادرة من الهيئة.

تتولى الهيئة السهر على احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الأشخاص الخاضعين لها، والتي يجب أن ترسل إليهم توصيات أو مبادئ توجيهية عامة، والتي يتم فحص تطبيقها من قبل سلطات الرقابة.

تعين الهيئة الوطنية للمعلومات المالية كسلطة إشرافية ورقابية للقطاعات التي ليس لها سلطة رقابية محددة بموجب القانون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تتولى الهيئة الوطنية للمعلومات المالية نشر دلائل توضيحية، وضمان التنسيق الوطني بين القطاعات الوزارية والإدارات والمؤسسات، وكذلك الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن الهيئة الوطنية للمعلومات المالية مدعوة إلى التنسيق، على المستوى الوطني، بين الأطراف المعنية، من أجل إعداد تقرير وطني لتقييم المخاطر، بالإضافة إلى تقريره السنوي.

[اليقظة الدولية]

حذف تقرير مناخ الأعمال [3/1]

أوقف **البنك الدولي العمل بتقرير مناخ الأعمال** وهذا التقرير يصنف الدول وفقًا لبيئتها التنظيمية والقانونية، وسهولة إنشاء المقاولات، والتمويل، والبنية التحتية، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بمناخ الأعمال"، وذلك بسبب التأكد من وجود العديد من المخالفات ذات الصلة بالتقارير المنجزة خلال سنوات 2018 و2020.

فبطلب من David Malpass الذي أصبح رئيسًا للبنك الدولي سنة 2019، وبناءً على توصية من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قام مكتب Hale Wilmer بإجراء تحقيق، بشأن مخاوف تأثير الصين على البنك الدولي. ولقد أكد التحقيق أن "ضغوط مباشرة وغير مباشرة" مورست على كبار موظفي البنك لتغيير منهجية التقرير لتعزيز درجة الصين، في الوقت الذي كان فيه البنك يسعى للحصول على دعم من الصين للزيادة في رأس ماله.

ارتفع ترتيب الصين في تقرير "مناخ الأعمال لسنة 2018" ، الذي صدر في أكتوبر 2017، بسبعة درجات إلى المركز 78 بعد التغييرات التي أدخلت على منهجية البيانات، مقارنة بمسودة التقرير الأولي.

كما أشار التقرير إلى ضغوط تتعلق بالبيانات المستخدمة لتحديد تصنيفات كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأذربيجان في تقرير "مناخ الأعمال 2020" الصادر في عام 2019، لكنه لم يجد أي دليل على أن أعضاء مكتب الرئيس أو مجلس الإدارة من مديري البنك الدولي شاركوا في هذه التغييرات

احتل المغرب المرتبة الأولى في إفريقيا، والثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة 53 على المستوى العالمي. ويشكل هذا الترتيب عنصرا أساسيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، غير أن إلغاء هذا المؤشر يثير العديد من التساؤلات حول انعكاس ذلك على جاذبية المغرب وعلى مستقبل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي لعبت دورًا كبيرًا في تحسين تنقيط المغرب.

هونغ كونغ مثال ناجح لمحاربة الفساد، الرتبة 11 في مؤشر إدراك الفساد [3/2]

كشف الاستطلاع السنوي لهيئة مكافحة الفساد في هونغ كونغ برسم سنة 2020 أن 98.4% من المستجوبين لم يواجهوا الفساد خلال السنة الماضية، و81.7% منهم أقرو باستعدادهم التبليغ عن أعمال الفساد للهيئة، و93.2٪ يعتبرون أن الهيئة تستحق كل الدعم.

"الشفافية والنزاهة جزء لا يتجزأ من مجتمع هونغ كونغ المنفتح والحر وهما الرصيد الأساس، المتجذر في قوة مؤسساتها" ***Simon Y L PEH – Président de l'ICAC***

تطور الأشكال الجديدة من الفساد يقتضي إيجاد أدوات ومقاربات جديدة للوقاية وكشف الفساد [3/3]

سلطت جائحة كوفيد 19 الضوء على الحاجة الملحة للشركات الخاصة والسلطات العامة على الاستناد على التكنولوجيا الجديدة من أجل جمع وتبادل المعلومات غير المادية بسرعة وبثقة وبتكلفة أقل.

الإتحاد الأوربي

DATACROS أداة نموذجية للكشف عن الاختلالات في بنية ملكية الشركات التي يمكن أن تبلغ عن المخاطر العالية للفساد وغسيل الأموال. وتبرز هذه الأداة روابط الملكية الموجودة بين مجموعة من المقاولات (حالة المستفيدين من الصفقات العمومية)، من أجل تحديد مؤشرات المخاطر مثل أنماط التواطؤ ذات الصلة بعلاقات الملكية، والعلاقات مع الأشخاص المعرضين سياسيًا، بما في ذلك أولئك الذين يعملون على المستوى المحلي؛ الهياكل المعقدة وعلاقاتها مع السلطات القضائية غير المتعاونة أو تلك التي لا تطبق نفس معايير الشفافية.

جورجيا

وضع مكتب الوظيفة العمومية بجورجيا نظامًا لرقابة التصاريح بالممتلكات. ويكمن نجاح هذا النظام في التحقق الإلكتروني من البيانات، مما يمكن من توفير الموارد العامة وتسريع عملية اتخاذ القرار. ويتم نشر نسخ من جميع التصاريح المقدمة على الإنترنت، بما يشجع المواطنين والمجموعات المهتمة على مراقبة دخل ونفقات الموظفين. ويتم ذلك خلال 48 ساعة الموالية لتقديم البيانات ويصبح متاحا للمهتمين.

إيطاليا

.

طورت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بإيطاليا قاعدة بيانات وطنية خاصة بالصفقات العمومية. وتقوم هذه القاعدة على جمع ودمج كل البيانات المتعلقة بمساطر الصفقات العمومية. ويتم توفير البيانات من قبل السلطات المتعاقدة من خلال نظام رقمي مفتوح للتشغيل البيني بين الإدارات العامة. وبفضل هذه الألية فإن الهيئة تستطيع مراقبة وتتبع كل الصفقات العمومية.

فلسطين

نشرت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية تطبيق ذكي يوفر للمواطنين أداة إلكترونية مبسطة لتقديم شكاوى الفساد دون الكشف عن هويتهم. وأدى إدخال هذا التطبيق إلى تبسيط عملية الإبلاغ عن الفساد فيما يخص تقليص العوائق التي تحول دون وضع الشكاوى، وضمان زيادة الأمان وإخفاء الهوية عندما لا يكون المواطن مطالب بتقديم الهوية الشخصية. وإدخال وحدات تخزين مخصصة يتم التحكم فيها بالكامل مما يقلل من مخاطر فقدان الأدلة أو المستندات، ويضمن أن تظل جميع البيانات المقدمة مشفرة من الوقت الذي تغادر فيه المصدر حتى تصل إلى وحدة التخزين حيث تكون متاحتا فقط لقسم الشكاوى.

مجموعة الدول ضد الفساد

توصي مجموعة الدول ضد الفساد بتحسين تبادل المعلومات حول الملاءمة التنظيمية بفضل أتمتة السجل الموزع من خلال:

- مسك السجل الكبير الذي يمكن من مراقبة جميع المعلومات والمعاملات والاستعمالات ويعزز الشفافية. ويمكن من اختصار وقت معالجة المعاملة إلى دقائق على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- يعمل السجل الموزع مثل blockchain على تقليل أوجه القصور التشغيلية ويضمن قدرًا أكبر من الأمان.
- توفر تقنية blockchain طريقة لإنشاء سجل مؤمن وفعال للأنشطة الحساسة. ويشمل هذا المسار تحويلات الأموال الدولية إلى سجلات المساهمين. وتحسين العمليات المالية بشكل كبير لتوفر للشركات بديلاً رقميًا آمنًا مع تجنب العمليات البيروقراطية والمستهلكة للوقت والمثقلة بالورق والمكلفة.

رسالة النزاهة رقم 3 - 06 يناير 2022

منشور الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

شارع النخيل - عمارة هاي تيك - جناح ب - الطابق الثالث والرابع -حي الرياض - الرباط - الهاتف: 60 / 50 86 57 37 5 212+ - الفاكس: 73 16 71 37 5 212+

www.inpplc.ma